الأسباب الإدارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للفساد

الأستاذ/ بكراوي عبد الله
جامعة أدرار

مقدمـة

تعاني دول العالم الثالث من ظاهرة الفساد الإداري، حيث أصبحت هذه الظاهرة منتشرة في جميع أجهزة الدولة،وباتت تهدد الدول في كيانها، ناهيك عن وقوف الفساد عائقاً أمام مخططات التنمية في هذه الدول، ومن هنا نطرح التساؤل التالي: ما هي الأسباب التي تؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل قسمت البحث إلى أربعة مباحث: حيث خصصت المبحث الأول لعرض الأسباب الإدارية للفساد الإداري، والمبحث الثاني تطرقت فيه للأسباب الاجتماعية، وفي المبحث الثالث تناولت فيه الأسباب السياسية، وفي المبحث الأخير أشخص فيه الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري.

المبحث الأول: الأسباب الإدارية لتفشي ظاهرة الفساد الإداري

تتنوع الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري، والتي من أبرزها:

البيروقراطية، ومصطلح بيروقراطية مشتق من كلمة " bureau "، ومعناها في اللغات الأوروبية " مكتب " ، وكان يراد بها عندما أطلقت في بادئ الأمر " تنظيم إدارات الدولة عن طريق المكاتب، والبيروقراطية بهذا المعنى هي التنظيم الذي يتم بمقتضاه العمل الإداري ويقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل على وظائف متعددة مع تحديد العلاقات الموضوعية بينها بصرف النظر عن شاغليها... " [1].

وهذا المعنى هو الذي قصده ماكس ويبر(max weber)، عندما أسس نظريته في البيروقراطية، والتي أراد من خلالها أن يحدد التنظيم الإداري الأمثل للأجهزة التنفيذية في الدولة الحديثة، إلاّ أن إغفال هذه الأهداف والجمود على الإجراءات والنظر لها على أنها تصطبغ بنوع من القدسية، كما لو أنها هي الهدف المرجو تحقيقه، وليست وسيلة لتحقيق أهداف الإدارة العامة، ونتيجة لهذا التصور نشأ المفهوم الآخر للبيروقراطية، والذي يتبادر إلى الذهن كلما ذكر مصطلح البيروقراطية والذي يعرف على أنه: " قصور الإدارة وجمودها "[2].

ولهذا المفهوم للبيروقراطية جملة من المظاهر من أبرزها:

- **التمسك الأعمى بالإجراءات القانونية وتقديسها:** وهذا الأمر يتجلى من خلال تجنب المسؤولية، وظهور الموظف بمظهر من يحترم القانون، ويحرص على تطبيق العدالة، إضافة إلى أن الموظف لا يقوم بأي جهد لإيجاد الحل للمشاكل المطروحة أمامه، مما يؤدي إلى النفور من الإدارة.[3]

- **سؤ التخطيط والتنظيم:** بحيث لا توجد أهداف واضحة، والتركيز على الدعاية أكثر من الواقع، إضافة إلى سؤ توزيع العاملين في مختلف الأجهزة، وعدم وجود التنسيق فيما بينها، وعدم مراعاة التخصص، إضافة "... إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين. "[4]

- **عدم كفاءة القيادة الإدارية:** وهذا نظراً لتولي قيادة إدارية غير مؤهلة لوظائف عليا؛ بسبب عدم وجود مدرسة عليا خاصة تقوم بتأهيل القيادات بعد اختيارهم عن طريق المسابقة، ويشير ماجد راغب الحلو في كتابه (علم الإدارة العامة)إلى أن: " ...ممّا يؤسف له أنّ الرؤساء الإداريين في مصر إمّا أن يصلواْ إلى مناصبهم عن طريق الترقية من وظائف أخرى قد لا تمت للقيادة الإدارية بصلة، دون سابق إعداد أو اعتناء كبير باستعداداتهم وتكوينهم. وأما أن يصلواْ إليها عن طريق التعيين من خارج الإدارة،

---

[1]- ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 1973م، ص 05.

2- ماجد راغب الحلو، المرجع نفسه، ص 06.

3 - ينظر: أحمد محمد عبد الهادي، الانحراف الإداري في الدول النامية، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1997م ص 122 وما بعدها.

4 - www.taifsmc.gov، بتاريخ: 2008/03/15، الساعة: 10:18.

وكثيراً ما قدمت وظائف القيادة الإدارية كمنحة لمن يراد الإنعام عليه أو كفدية لمن يراد إبعاده عن المجالات الحسّاسة دون وضع مصلحة الإدارة في الحسبان "[1]

هذا ويفسر أصحاب نظريات الاختيار السلوكي، السلوك السلبي للموظف وفقاً لنظريتين وهما: نظرية التوقع، ونظرية الشعور بالعدالة.

1- **نظرية التوقع:** مؤسس هذه النظرية هو فيكتور فروم(v. Vroom- 1964م)، وتقوم نظريته هذه باعتبار أن الشخص يقوم باختيار النمط السلوكي الذي يتوقع أنه يعود عليه بنتائج أكثر من غيره، وعليه فإنّ الدول التي تربط الترقية وزيادة الأجر بالجهد المبذول من قبل العامل وزيادة الإنتاج، نجد العامل يقوم ببذل جهد إضافي ويقوم بالأعمال الموكلة إليه، فضلاً عن احترامه وقت العمل الرسمي. أمّا في الدول التي تكون فيها الترقية وزيادة الأجر مرتبطة بالأقدمية، فنجد فيها التكاسل والتراخي واللامبالاة، وعدم احترام وقت العمل الرسمي، وهذا الأمر يؤدي بدوره إلى وجود مظاهر سلوكية سلبية أخرى[2].

2- **نظرية الشعور بالعدالة:**نادى بهذه النظرية ستاكي أدمز (s.Adams – 1975م)، و قال بأن الفرد متى شعر بعدم عدالة الناتج أو المحصلة، وهذا من خلال المقارنة بين العائد المتوقع من السلوك والتكلفة المرتبطة به، فإنه- العامل- سيختار نمطاً سلوكياً سلبياً، ومتى شعر بأنّ المحصلة عادلة، فإنه سيختار النمط السلوكي الإيجابي[3].

---

1 – ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص 11.

2 – ينظر: أحمد محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 32.

3 – ينظر: أحمد محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 32.

المبحث الثاني: الأسباب الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفساد الإداري.

بما أن العنصر البشري الذي يتولى تسيير الهيئات الإدارية هو في نهاية الأمر مجموعة من الأفراد ينتمون إلى مجتمعات تعاني الكثير من السلبيات، ومن ثم فإن ما يشهده المجتمع من اختلال يلقي بظلاله على الأنماط السلوكية في الأجهزة الإدارية؛ وهذا نتيجة لنقل تلك العادات السلبية من المجتمع إلى الإدارة، ومن أهم مظاهر هذه السلوكيات: تعيين الأقارب،وتوزيع المناصب عليهم، وغض الطرف عن أخطائهم، وعدم الدقة أثناء كتابة تقارير تقييم الأداء(performance Appraisal) من طرف الرؤساء، فضلاّ عن أنهم" يبالغون في تقييم من يحبونهم أو يتقربون لهم، فيعطونهم أكثر مما يستحقون، وأمّا أن يُجحفواْ الآخرين ممن لا يميلون إليهم أو يتزلفون إليهم. وهذه الظاهرة شائعة ويشكواْ منها الرؤساء والمرؤوسون معاً في أغلب المجتمعات النامية. "[1]

فبيئة الإدارة إذاً ما هي إلاّ امتداد للبيئة الاجتماعية، من حيث القوة أو الضعف، العزيمة أو التوكل، الصلاحية أو الفساد، النزعة للسيطرة أو الاتجاه نحو الديمقراطية، الميل إلى التمسك بالنظام أو الخروج عليه، احترام مواعيد العمل أو التفريط فيه، فخلاصة القول هي إنّ سلوك العاملين في الإدارة يرتبط سلباً أو إيجابا بالظروف الاجتماعية السائدة[2].

ومن الأسباب الاجتماعية الموروثات والمكتسبات العقائدية والثقافية الفاسدة التي يكتسبها المجتمع والتي من أبرزها:[3]

• انتشار الثقافة الاستهلاكية؛ حيث أنّ الفرد لا يهمه سوى إشباع حاجاته، ولو كان ذلك على حساب القيم والأخلاق.

• عدم انتشار الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد؛ بحيث لا توجد هيئات فعّالة تقوم بتحسيس المواطنين بخطورة الفساد، إضافة إلى عدم وجود دراسات وبحوث تطبيقية تدرس بشكل موضوعي ظاهرة الفساد، وتحدد مؤشر تغيرات هذه الظاهرة، وذلك من أجل وضع الحلول الكفيلة بالحد منها.

كما أنّ انتشار مظاهر الفساد في المجتمع ينعكس على التنشئة الصحيحة للطفل من خلال مشاهدته لمظاهر الفساد المتكررة يومياً من قبل الأشخاص المحتك بهم " فهم يرون أنّ الأب الشريف غير المنحرف أتعس حالاً من الأب المنحرف المرتشي، والمدرّس الذي يهمل التدريس في الفصل ويلهث وراء الدروس الخصوصية غير المشروعة أصلاً، يعيش في بحبوحة بينما زميله الذي يتفانى في أداء عمله، ولا

---

1 – عامر الكبيسي، إدارة شؤون الموظفين والعاملين بالخدمة المدنية، بغداد: منمشورات جامعة بغداد، 1980م، ص 151. نقلاً عن: عبد القادر الشيخلي، معوقات تطوير نظم وأجهزة الخدمة المدنية في الأقطار العربية،عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1972م، ص 28.

2 – ينظر: أحمد محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 33، 34.

3– ينظر: www.experience-reforme.info بتاريخ: 2008/03/12، الساعة: 12:30

يجعل من نفسه تاجراً للدروس يعيش في حالة من الضنك."[1]

المبحث الثالث: الأسباب السياسية لتفشي ظاهرة الفساد الإداري.

توجد مجموعة من الأسباب السياسية التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري، والتي من أبرزها " عدم وجود نظام سياسي فعّال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل انسب أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية ... وهناك عامل آخر يتعلق بمدى ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ذلك أن شيوع حالة الاستبداد السياسي والدكتاتورية في العديد من البلدان يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وعندها يفتقد النظام السياسي أو المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة وتصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الشفافية... "[2]

وهناك عامل آخر له دور كبير في تفشي ظاهرة الفساد الإداري، ويتمثل في ضعف فعالية التعددية الحزبية والسياسية[3]؛ بسبب قلة الوعي السياسي وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي بواسطتها تمارس السلطة. وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة[4].

وتنشأ من سوء توجه الدولة وتخطيطها السلبي مجموعة من المظاهر من أهمها الدخول في الصراعات الإقليمية والدولية ،و كثرة تعاقب الحكومات، وتعديل القوانين .[5]

---

1 – أحمد محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 130.

2 – www.annabaa.org– بتاريخ: 2008/03/12، الساعة: 10:49 .

3– www. ahewar.org، بتاريخ: 2008/03/12، الساعة: 10:49.

4 – www.annabaa.org– بتاريخ: 2008/03/12، الساعة: 10:49

5– ينظر : www.experience-reforme.info بتاريخ: 2008/03/12، الساعة: 12:30

المبحث الرابع: الأسباب الاقتصادية لتفشي ظاهرة الفساد الإداري.

هناك من يرجع الأسباب المؤدية لتفشي ظاهرة الفساد الإداري إلى عوامل اقتصادية، حيث ربط أنصار هذا الاتجاه بين تغيُّر معدّل الجريمة وتغير الظروف الاقتصادية، ومن أبرز الدراسات التي حاولت إثبات العلاقة بين الجريمة ونوعية المهن دراسة بونجر (bonger) التي أظهر فيها أنّ " الجريمة تصل ذروتها أو أقصاها بين المهن التجارية بوجه عام، ومن ثم تبدأ في الانخفاض قليلاً كلما اتجهنا نحو المهن الزراعية والصناعية والحرف اليدوية، حتى تكاد تصل إلى أدناها بين أصحاب المهن الفكرية. "[1]

ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي تساهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري هي: غياب الفعالية في النشاط الاقتصادي في الدولة حيث أن اغلب الاستثمارات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها جانباً كبيراً، هذا الأمر سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني، إضافة على أن عامل الجهل والتخلف والبطالة يشكل دور كبير في تفشي ظاهرة الفساد حيث أن قلة الوعي الحضاري تؤدي إلى انتشار ثقافة الرشوة، كما أن ضعف الأجور والرواتب تتناسب طردياً مع ظاهرة الفساد، فكلما كانت الأجور ضئيلة كلما كانت احتمالية الوقوع في الفساد كبيرة، والعكس صحيح، فكلما كانت الأجور مرتفعة، كلما كانت نسبة الوقوع في الفساد قليلة.[2]

ولقد أظهرت دراسة أجريت على العاملين بأجهزة الخدمة المدنية في السودان أنّ " الموظف السوداني لكي يواجه الفجوة بين دخله المحدود واحتياجاته من مأكل وملبس ومسكن وتحقيق احتياجات من يعولهم، يلجأ إلى البحث عن عمل إضافي، أو ينتقل إلى وظيفة أخرى تشبع له احتياجاته المادية، أو يستغل سلطاته الوظيفية لمصلحة شخصية من أجل زيادة دخله، أو يلجأ إلى الاختلاس والرشوة... "[3]

فتردي الأوضاع الاقتصادية في أي دولة يعتبر دافعا مهماً لكثير من مظاهر الفساد؛ حيث أنه يوجه سلوك الفرد نحو الانحراف، وممارسة الأساليب الاحتيالية لإشباع حاجاته الأساسية، ومن المظاهر الدالة على تردي الأوضاع الاقتصادية: الفقر، سوء توزيع الدخل، انخفاض الأجور، انتشار البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة.[4]

1- أحمد محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 38، 39.

2- www.annabaa.org- بتاريخ: 2008/03/12، الساعة: 10:49

3 - أحمد محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 39.

4 - ينظر: www.experience-reforme.info بتاريخ: 2008/03/12، الساعة: 12:30

خاتمة

بعد عرض أهم الأسباب الإدارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للفساد، توصلت إلى استخلاص النتائج التالية:

- إنّ الأسباب الإدارية للفساد هي من أخطر الأسباب – حسب وجهة نظري–؛ لأنها تصدر من أشخاص لهم علاقة مباشرة بالوظيفة الإدارية، حيث أنّ اعتياد سلوك سلبي ما من شأنه أن يُظهر للآخرين بأنه إجراء قانوني متبع.
- إنّ الحد من الفساد ليس مسؤولية شخص أو هيئة، وإنّما هي مسؤولية الجميع، ينبغي تضافر الجهود للحد من هذه الظاهرة التي تنعكس آثارها على مختلف المستويات.

أمّا ما يتعلق بالتوصيات، فإنني أرى ضرورة تحسيس الأفراد بخطورة الفساد، كما ينبغي أن ترفع العقوبة من أجل زجر الموظفين المنحرفين، حتى يرتدع الآخرون

قائمة المصادر والمراجع

01- ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 1973م، ص 05.

02- أحمد محمد عبد الهادي، الانحراف الإداري في الدول النامية، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1997م.

03- عبد القادر الشيخلي، معوقات تطوير نظم وأجهزة الخدمة المدنية في الأقطار العربية،عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1972م .

04- www.taifsmc.gov

05- www.experience-reforme.info

06- www.annabaa.org

07- www. ahewar.org